

# تأصيل الصحابة لعلم الجرح والتعديل

إعداد

الدكتور أنس سليمان المصري النابلسي

محاضر غير متفرغ/ الجامعة الأردنية

٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

## مقدمة

الحمد لله، الحاكم بالقسط والعدل، القائل بالحق الفصل، المنتزه عن النقص والهزل.

والصلاة والسلام على نبي الرحمة والفضل، الصادق المصدوق بالقول، والقُدوة في السيرة والفعل.

وعلى صحابته الأئمة على النقل، العالمين بأحوال المجرِّح والعدل، وبما جاء فيما من القرآن والسنة من قبل،

أما بعد:

فلم يكن علم الجرح والتعديل علماً مبتدعاً في عصر الرواية عند التابعين أمثال شعبة ويحيى القطان ومن

بعدهم أو من هو في عصرهم، بل كان البحث عن وثيقة ناقلي الأخبار من الشروط المطلوبة عند الصحابة رضي الله عنهم

قبل ذلك، إضافة إلى أنه كان موروثاً من جملة علوم النبوة التي أصلت لهذا العلم، ومما نزل من نصوص القرآن

الكريم للإشارة إلى العمل به.

ولا يُعلم أحدٌ من أهل الديانات السابقة أنه عمل بهذا العلم بالقدر الذي قَعده علماء الحديث ونقاده؛ ذلك

أن الأنبياء كانوا يبعثون إلى أممهم خاصة، دون نقل تلك التعاليم السماوية إلى من هم وراء أقوامهم، فاستغنوا عن

علوم الحديث ونقل الأخبار، والكشف عن صحتها، فكان القوم يتلقون شرائعهم من أفواه أنبيائهم، فلما توفي الله

أنبياءهم، ذهبت تلك النصوص في مهب التحريف والتبديل.

ولأن الشريعة الإسلامية شريعة سرمدية، ولأن الدين الإسلامي منزل للناس كافة، ولأن مصدرَي الوحي

سبقيان منقولين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كان لا بد من علم يسيِّج به صدق ناقلهما، وكان لا بد من

تسخير الله -تعالى- لكثير من علماء الرجال ونقاد النصوص من فحص عدالة الناقل وضبطه، وصيانة النصوص

عن العبث أو الكذب أو النسيان أو أي آفة من آفات النقل الأخرى.

فكان لعلوم الجرح والتعديل الدور الأول في حماية النصوص، وصيانتها عن تحريف المبطلين، ونسيان الغافلين، وكذب الحاقدين، وخداع الجاهلين، وكان للصحابة عصا السبق في تقعيد أسس هذا العلم، وتأصيل دعائمه على الوجه الذي يحفظ شريعة الإسلام؛ كتابة وسنة، كما نزلت من عند مشرّعها إلى أن يرث الله ومن عليها.

وفي هذا البحث، سندرس دور الصحابة والآليات التي اتبعوها لتقعيد أصول هذا العلم الجليل عملاً بما جاءت به الشريعة الإسلامية، نسأل الله العظيم أن يعيننا على ذلك، وأن يجمعنا بهم حول نبينا على حوض يرد عليه الكتاب والسنة كما أخبر به رسول البرية -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم-<sup>(١)</sup>.

### الدراسات السابقة:

لا غرابة أن نجد كثيراً من علماء المصطلح من القدماء والمعاصرين يسلطون الضوء على تأصيل علوم الجرح والتعديل في الإسلام، لا سيما أن هذا الموضوع من المواضيع الأصيلية في علم الرجال، وليس بموضوع معاصر أو قائم نتيجة أحداث أو طعون معاصرة.

وعلى الرغم من ذلك نجد بعض أتباع الغرب من أنصاف المثقفين والمستشرقين وغيرهم، يطعنون في مناهج الصحابة في رواية الحديث والحفاظ عليه، ويشككون بحفاظة علم الجرح والتعديل على الحديث النبوي المنقول.

وعند النظر في كتب السابقين والمعاصرين ممن تكلم في تأصيل علوم الجرح والتعديل عند الصحابة، لا نجد أحداً منهم خصص ذلك بموضوع ضمّ جميع أطرافه ببحث منهجي، يستقرئ من خلاله الآثار الواردة عن الصحابة، ويوبها ضمن قواعد الجرح والتعديل، ويميّز ما تم تأصيله في عهد الصحابة منها، وما لم يكن لهم به حاجة لعدم وجود مدعاة له.

---

(١) لما رواه الحاكم في المستدرک علی الصحیحین (١/ ١٧٢)، وغيره بإسناد صحیح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض"، وصححه الألباني، صحیح الجامع الصغير وزيادته ح(٥٢٤٨).

ومن خلال الاطلاع على عدد من الدراسات التي تضمنت الحديث عن موضوع تأصيل علوم الجرح والتعديل عند الصحابة، نجد غير دراسة تكلمت في بعض أطراف هذا الموضوع، ومن أهم تلك الدراسات والمصنفات ما يلي:

١. الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ط ٢، ١م، (تحقيق السيد معظم حسين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.
٢. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ط ٣، ١م، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب. ذكرنا بعض أسماء الصحابة في طبقات من جرحوا وعدّلوا.
٣. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد (ت ٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح**، ط ١، ٣م، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ. ذكر عدالة الصحابة، وحكمهم على بعضهم بذلك، كما ذكر السؤال عن الراوي، وعدم الرواية إلا عن ثقة، وحرصهم على التأكد من ضبط الراوي، ولو كان عدلاً في نفسه، كما ذكر عدة من الصحابة الذين تكلموا في الجرح والتعديل.

٤. ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، **شرح علل الترمذي**، (تحقيق نور الدين عتر مع مقدمة تحقيق همام سعيد).
- ذكر فيه تحري الصحابة عن الراوي وعدالته وضبطه بعد الفتنة، وأن ذلك لم يكن قبل ذلك.
٥. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **تذكرة الحفاظ**، ط ١، ٤م، (تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ. ذكر في ترجمة الخليفين الأولين دورهما في تأصيل علوم الجرح والتعديل والتثبت من ضبط الرواة، والحكم على بعضهم.

٦. مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، ط ٢، (تحقيق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م. ذكر في المقدمة تأخر ظهور الوضع، وأنه لم يكن على عهد الصحابة، وتحريمهم آنذاك معرفة الرواة الثقات قبل الرواية عنهم.

٧. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر، المتكلمون في الرجال، ط٤، ١م، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، دار البشائر، بيروت، ١٩٩٠م.

٨. الخلاف، هشام، المزكون لرواة الأخبار عن ابن أبي حاتم، دار عالم الفوائد، الرياض، ١٤١٩هـ.

ذكر أسماء عدة من الصحابة الذين تكلموا في الجرح والتعديل.

٩. سنوسي، محمد نصر عبد الله، دور الصحابة والتابعين في تأسيس علم رجال الحديث، مجلة كلية

أصول الدين، القاهرة، العدد ٥٦، ١٤٢٠هـ.

ذكر ثلثة من الصحابة الذين حكموا على الرجال، والعوامل التي دفعتهم إلى تأسيس هذا العلم، وعدم الرواية

إلا عن الثقات أمثالهم، كما ذكر دور عدد من الصحابة في تأصيل علوم الرواية والجرح والتعديل، وعلى الرغم من

تضمن عنوانه دور الصحابة إلا أنه لم يستوعب ذلك الدور بأكمله، وتوسع في دور التابعين في معظم كتابه.

١٠. سراج، عبد الرحمن محمد، تأصيل قواعد النقل والرواية الحقيقيين، مجلة دراسات دعوية، يناير

٢٠٠٦م، العدد ١١.

١١. حمادة، فاروق، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ط٢، دار المعرفة الرباط، ١٩٨٩م.

ذكر بعض الأسباب الدافعة للصحابة للتثبت من راوي الحديث.

١٢. جاسم، ضياء محمد محمود، دور الصحابة في حفظ السنة ونشرها، ط١، ١م، دار الكتب العلمية،

بيروت.

وقد تكلم فيه عن تثبت الصحابة في رواية الحديث، وتحريمهم للدقة في الرواية.

### أهمية الدراسة ومشكلة البحث:

تتلخص أهمية الدراسة في توضيح عدد من المفاهيم المغلوطة عند بعض الباحثين، والرد على كثير من الطاعنين في

علوم الحديث وروايته من الحدائين ومدعي العقلانية والمعاصرة، وهي على النحو الآتي:

- تُعنى هذه الدراسة بتوضيح مصادر علم الجرح والتعديل، وأصولها الشرعية، وتطبيقاتها عند الصحابة منذ عهد مبكر في الإسلام، مما يُثبت حماية النصوص الشرعية، سواءً كانت من الكتاب أو السنة أو حتى أقوال الصحابة أنفسهم من التحريف أو الزيادة والنقصان، الأمر الذي يجعل ظهور علم الجرح والتعديل مع بدايات نزول الوحي دليلاً واضحاً على دقة النقل، وصدق الخبر.
- كما تتضح أهمية هذه الدراسة لمواجهة عدد من الطعونات والمزاعم، من بعض مدعي العقلانية، والحدائث، والمعاصرة، والرد عليها، وتتلخص على النحو الآتي:
- طعن مدعي الحدائث من المعاصرين، ومدعي العقلانية من القدماء في رواية الصحابة، وأدائهم للحديث ودقتهم في الحفاظ عليه.
- زعم بعض المعاصرين أن علم الجرح والتعديل علم حادث لم يكن على عهد الصحابة، ولم يكن له تأصيل قرآني أو نبوي، وقد ورد ذلك على لسان بعض المستشرقين، ومدعي الحدائث على سبيل التصريح.
- زعم بعض الحدائثين عجز علم الجرح والتعديل عن فرز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ومعرفة رواة الحديث وتمييزهم، كما صرح به أركون وغيره.
- زعم بعض مدعي العقلانية أن بعض الصحابة كانوا يروون الحديث دون التثبت من مصادره فكان منهم من يروي الاسرائيليات عن غفلة، كما ادعى أبو رية وأمثلة على أبي هريرة رضي الله عنه وغيره من الصحابة الكرام.
- زعم بعض مدعي العقلانية تأثر الحديث النبوي بالمنافقين وإدخالهم فيه أحاديث مكدوبة دون تنبه الصحابة لذلك، كما افتراه محمد أركون وحسن حنفي، وأبو رية من قبل.

## تمهيد: في ملامح نشأة علم الجرح والتعديل:

لقد جاء دور الصحابة رضي الله عنهم في تأصيل علم الجرح والتعديل حلقة مكملة لما أسسه القرآن والسنة، وتطبيق عملي لعلوم الجرح والتعديل، أصّلوا من خلالها كثيراً من القواعد، وطّبّقوا ما احتاجوا إليه منها، ليتّجَمعوا على أرض الواقع ما أمر به الله -تعالى- ونبيه صلى الله عليه وسلم من اتباع أسس هذا العلم.

مما دفعهم إلى التثبت من أي خبر منقول دون اتهام صاحبه بالتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ردعاً منهم عن التبليغ عنه صلى الله عليه وسلم، وإنما تععيداً لعلم يُصان به الدين، وتحفظ به الشريعة، ومنعاً منهم لكل مجتريٍّ من غيرهم أو ممن بعدهم لأن يتقول على رسولهم، أو يستسهل الكذب عليه<sup>(٢)</sup>.

ولم يقتصر تأصيل الصحابة لعلوم الجرح والتعديل لغايات نقل السنة النبوية فحسب، بل تطلب الأمر دقة متناهية وإتقان غير مسبوق في جمع القرآن الكريم على عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم توسع بعد ذلك ليشمل كل الأخبار المنقولة، سواء من القرآن أو السنة أو أقوال الصحابة أنفسهم.

ومن الجدير بالذكر أن علم الجرح والتعديل مرده قائم على العلوم الشرعية والعقلية معاً، فكما قعد القرآن والسنة لهذا العلم، إلا أن جانباً منه كان متطلباً عقلياً لوضع شروط قبول خبر الراوي، والصفات المطلوبة فيه، وغيرها من مفردات هذا العلم، وعلى الرغم من نضوج كثير من مفرداته في وقت مبكر من الإسلام، إلا أن تعييده والعمل به لم يستكمل جوانبه في عهد الصحابة، بل جاء مواكباً لتطورات الأحداث، وتغيرات الأزمان وصفات حملة الأخبار، كما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"<sup>(٣)</sup>.

فقد كان الصحابة -في عصورهم الأولى- مستغنين عن عدد من أبواب علوم الجرح والتعديل؛ كالكذب والتدليس، والاختلاط والإرسال، والبحث في أسباب الفسق، وحوار المرءة، وانقطاع الأسانيد واشتراط المعاصرة

(٢) فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص ٢٧، بتصرف.

(٣) صحيح. رواه مسلم، المقدمة، ح (٨) وما بعده.

وصيغ السماع، وتمييز الأسماء والكنى والألقاب، وغيرها من الأبواب، بالإضافة إلى كثير من ألفاظ الجرح والتعديل، وتعارضها، والترجيح بين أقوال النقاد، حتى دعت الحاجة إلى العمل بها بعد ذلك.

ولو وقع شيء من هذا القبيل في عهد الصحابة لأنكروا على أصحابها، ولقاوموها أشد مقاومة، كما هو معهود عندهم من شدة الحيطة، وعدم التهاون في حديث نبيهم ﷺ، خاصة أهل الحديث منهم، ويقوي ذلك ما روى طاووس عن ابن عباس أنه أتى بكتاب فيه قضاء علي ﷺ فمحاه إلا قدر ذراع، وكان مستطيلاً—أي طويلاً—، ثم نقل عن أبي إسحاق أنه قال: "لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي ﷺ، قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله! أي علم أفسدوا"<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية عنه أنه قال: "سمعت خزيمة بن نصر العبسي—أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي— قال: ما لهم قاتلهم الله!، أي عصابة شانوا؟، وأي حديث أفسدوا"<sup>(٥)</sup>. قال النووي: "أشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي ﷺ وحديثه، وتقولوه عليه من الأباطيل، وأضافوه من الروايات والأقاويل المفتعلة والمختلقة، وخلطوه بالحق فلم يتميز ما هو صحيح عنه بما اختلقوه"<sup>(٦)</sup>.

ويدل ذلك إلى أن كثيراً من آفات النقل والإسناد ظهرت بعد انقراض عهد الصحابة مما استدعى تطور علوم الجرح والتعديل آنذاك، وإضافة أبواب عدّة لهذا العلم، بناء على ما قدّمه الصحابة من قبل. وقد تكلم في الرجال جمع من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأما ما نقله الحفاظ من قول صالح جزرة: "أن أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم أحمد وابن معين"، فإن مقصوده يقتصر على

---

(٤) صحيح. رواه مسلم، المقدمة، ح(٨) وما بعده، لم يعرف من أصحاب معاوية أحد اتهم بالكذب ولكن في أصحاب علي اشتهر نفر بذلك منهم الحارث الأعور ( انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/١٤٥).

(٥) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ١/٣٥٦.

(٦) النووي، شرح صحيح مسلم، ١/٢٩.

أول من تصدى لذلك بشكل متخصص وموسوعي، إلا أنه ثبت عن جمع من الصحابة والتابعين قبلهم الكلام في الرجال، كما صرح به السيوطي<sup>(٧)</sup>، وما سيكون محط دراستنا في هذا البحث.

ولذا قيّد الذهبي ذلك بانتهاء عصر الصحابة في قوله: "أول من زكى وجرح عند انقضاء عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين ونحوهما"<sup>(٨)</sup>.

وصرح الحاكم بذلك حيث قال: "ذكرت في كتاب المزكين لرواة الأخبار على عشر طبقات...، فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدّلوا"<sup>(٩)</sup>.

وهذه الدراسة تفند ما زعموا وافتروا، وتبعث في النفس اليقين لكثير من الدارسين والمثقفين، أن دين الله - كتابه وسنة - محفوظ مصان عن التكذيب والتحريف والزور.

### مبحث: في دوافع تأصيل علم الجرح والتعديل عند الصحابة:

لما انقطع مصدر الوحي عند الصحابة رضي الله عنهم بوفاة نبيهم صلى الله عليه وسلم، كان لا بد من الحفاظ على ما يضمن صيانة شرعهم، وسياس دينهم، ولم تكن السنة محفوظة إلا في صدورهم النقية، وهي المصدر الثاني للشريعة، خلافاً لما احتُفّ به القرآن من الكتابة والحفظ، فتصدّر الصحابة رضي الله عنهم لتلك المهمة الجليلة، خوفاً على السنة من الضياع من وجهين:

الأول: أن يدخل عليها الخطأ والتحريف من غير قصد، سواء من النسيان، أو آفات العقل والزمان، أو الخطأ غير المقصود في الرواية والسماع.

(٧) السيوطي، تدريب الراوي، ٢ / ٣٦٩، بتصرف.

(٨) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٥٩.

(٩) الحاكم، معرفة علوم الحديث، النوع الثامن عشر، ١ / ٩٩.

وأما الثاني: أن يدخل عليها من الكذب أو التحريف المقصود، خاصةً بعدما ازدادت أعداد المنافقين، وظهرت عدة فرق تخالف هدي خير المرسلين، وتربص كثير من أعداء الدين لإفساد الشرع على المسلمين، من أبناء منافقي المدينة أو فلول الجوس وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

وساعد على ذلك عدة أمور من أهمها:

• أولاً: كثرة الصحابة، وانتشارهم على الوجه الذي يمنع حدوث أي خطأ في رواية الأحاديث عن النبي ﷺ.

• ثانياً: تشديدهم على الرواية عن النبي ﷺ والإكثار منها، وتصديهم لأي كذب عنه.

• ثالثاً: توليهم عصا السبق في الرواية، واتخاذهم قدوة ممن هم بعدهم، فهم مصدر السنة عند المسلمين.

• رابعاً: اتصالهم بمصدر السنة النبوية دون واسطة، مما يصعب وقوع الخطأ، ويسهل عليهم اكتشافه.

• خامساً: انتشار هيبة السنة ومكانتها، لما قام به الخلفاء الراشدون من التشديد، واتباع مبدأ الحيطة والحذر، وما دعموا به السنة من سيادة الدولة الإسلامية آنذاك.

إضافة إلى ذلك كله ما وعد الله به من صيانة دينه العظيم، وحفظ ذكره الكريم؛ قرآناً وسنة في قوله -تعالى-

: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩].

ولتحقيق ذلك اتبع الصحابة الكرام ﷺ عدة آليات منهجية قعدوا من خلالها أصول علم الجرح والتعديل على

ما سنذكر آتياً.

---

(١٠) عبد الرحمن سراج، تأصيل قواعد النقل والرواية الحقيقيين، ص ١١٥.

## المطلب الأول: قواعد الجرح والتعديل عند الصحابة:

بناء على ما عاينه كثير من الصحابة من المنهجين القرآني والنبوي في وضع قواعد، وتأصيل عدد من الأسس المنهجية في علم الجرح والتعديل، قام عدد منهم بتطبيق تلك الأصول على حديث النبي ﷺ، وتأصيل منهجية تقوم على عدد من قواعد الجرح والتعديل، لا سيما أهل الحديث منهم، والخلفاء الراشدين لما كانوا عليه من تحمل لمسؤولية حفظ الدين عامة.

وقد قام تأصيل الصحابة لعلم الجرح والتعديل على عدة قواعد، وقد تضمنتها المباحث الآتية:

المبحث الأول: التحقق من عدالة الراوي قبل الرواية عنه.

المبحث الثاني: التثبت من ضبط الراوي إذا روى.

المبحث الثالث: التقليل من الرواية خوفاً من الخطأ، ومنعاً للمجروحين من الدخول فيها.

المبحث الرابع: توثيق الرواة بالرواية عنهم.

المبحث الخامس: الحكم على الرواة.

## المبحث الأول: التحقق من عدالة الراوي قبل الرواية عنه:

من المسلم به عند علماء الحديث وغيرهم، اشتراط عدالة الراوي لقبول روايته أو شهادته، وعلى هذا الأصل

اتبعت الصحابة منهجية قبول الرواية، سواء على من صحب النبي ﷺ ومات على إسلامه، أو على الرواة ممن جاء

بعد ذلك في عصرهم الذي لم يخل من المنافقين وأهل الزيف، فضلاً عما جاء بعدهم ممن فشا فيهم شهادة الزور

والكذب على رسول الله ﷺ، فانقسم الناس آنذاك على قسمين:

الأول: وهم أصحاب رسول الله ﷺ، ممن نقلوا عنه الرسالة، وهم عدول مصدقين في نص الكتاب والسنة،

وهذا مبحث مستقل.

والثاني: رجال عاصروا الصحابة ولم يكونوا منهم، وهؤلاء كان لهم حكم آخر، قعد لهم الصحابة منهجية تختلف عن السابقين الأولين.

إذ لم يترك الصحابة الأمر على ما كان، واشتروا عدالة الراوي، مقعدين بذلك باباً جديداً في علم الجرح والتعديل، ومضيفين منهجاً مختلفاً للحكم على الرواة من غير الصحابة عليهم السلام من المنافقين والأدعياء من غيرهم، وكان ممن أصل لهذا الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذلك بعد فشو الكذب، وظهور شهادة الزور، ولم يُبق الأمر على ما كان عليه من أن الأصل في المسلمين العدالة حتى يظهر العكس، فقد ثبت عنه رضي الله عنه أنه لما جاءه رجل من العراق فقال: أدرك الناس، لقد تفتشت شهادة الزور، قال عمر: بتزكية الشهود، وإثبات عدالتهم<sup>(١١)</sup>.

لذلك قال: "من أظهر لنا خيراً أمناه وقريناه، وليس إلينا من سريرته شيء، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال: إن سريري حسنة"<sup>(١٢)</sup>.

ومما سبق تبين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصل أيضاً لطرق الكشف عن عدالة الراوي، وهما على وجهين: الأول: تزكية الشهود، وكلام النقاد فيه.

والثاني: دراسة حال الراوي، وسلامته من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وعلى ذلك سار الصحابة والعلماء من بعده كما ورد عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه لما جاءه بشير العدوي، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال الرجل: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟! فقال ابن

(١١) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ص ٣٠٠.

(١٢) الباجي، التعديل والتجريح، ١ / ٣٩.

عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، -وفي رواية: نحدّث<sup>(١٣)</sup> عن رسول الله- ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصعب والذلّول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف<sup>(١٤)</sup>.

فلم يقبل ابن عباس رضي الله عنه الرواية عن أي أحد، إلا ممن عُرفت عدالته، بعد انقراض عصر الصدق والعدالة ودخول أقوام في الإسلام لا يُعرف صادقهم من كاذبهم.

### المبحث الثاني: الثبوت من ضبط الراوي إذا روى:

لقد قام الصحابة رضي الله عنهم بالثبوت من ضبط الراوي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدد من الوسائل، على الرغم من أنه لم يكن من الصحابة من هو مجروح من قبل الضبط، إلا أن حيطة الصحابة وشدة حرصهم على حديث نبيهم أحضروا كثيراً من الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم قيد التأكد، خاصة ما لم يكن معروفاً عند بعضهم، مع يتقنهم بأن ليس فيهم من هو كثير الوهم، أو المخالفة، أو سيء الحفظ، أو شديد الغفلة، أو فاحش الغلط، أو متساهل في رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن هذا الثبوت أصّل لأبواب علوم الحديث وقعد أصولها من جهة، وأغلق على المبطلين والمنافقين باب التقول على النبي صلى الله عليه وسلم من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر، أن الصحابة رضي الله عنهم تثبتوا من ضبط الأحاديث التي سمعوها سواء كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعد وفاته، وقد اتبعوا طرقاً عدة للثبوت من ضبط الراوي، والتي أصبحت فيما بعد أصولاً للثبوت من ضبط رواة الحديث، وتتلخص تلك الطرق على النحو الآتي:

الطريقة الأولى: مقابلة مرويات الراوي بمرويات غيره.

الطريقة الثانية: سؤال الراوي عن أحاديثه في أزمان متباينة.

الطريقة الثالثة: الثبوت من الشيخ الذي روى عنه الراوي.

---

(١٣) نقل أبو غدة عن السندي، قال: "قوله: نحدّث، ضبط في غالب النسخ بكسر الدال على بناء الفاعل، والوجه عندي أنه على بناء المفعول وهو كناية عن الميل إلى سماع الحديث من الناس والأخذ عنهم، فإن كذب الناس يمنع من الأخذ عنهم". انظر أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص ٣٨ .

(١٤) صحيح. رواه مسلم، المقدمة، ح(٨) وما بعده.

الطريقة الرابعة: التثبت من الراوي نفسه.

الطريقة الخامسة: السؤال عن الراوي.

### الطريقة الأولى: مقابلة مرويات الراوي بمرويات غيره:

قال ابن الصلاح: " ويعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإذا وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً وثبتاً وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه" (١٥).

وكان هذا مما هو مستمد من منهج الصحابة في التثبت في عدد من الأحاديث، والاحتياط للدقة في الرواية، ومعرفة مواضع الصحة والخطأ، وعلى ذلك سار علماء الحديث والأئمة من بعدهم، قال اللاحم: "مما يستدل به الأئمة كثيراً على حال الراوي؛ موافقته أو مخالفته لمن شاركوه في الرواية عن شيوخه، فإن وافق أقرانه فيما يرويه دل ذلك على ضبطه" (١٦).

وقد طبق هذا المنهج عدد من الصحابة، من أهمهم الخليفة الراشدي أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما ثبت عنه لما جاءته امرأة تسأل عن ميراث الجدة، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولا علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، فقال المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر (١٧).

(١٥) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص ٦١.

(١٦) اللاحم، الجرح والتعديل، ص ٩٦.

(١٧) صحيح. رجاله ثقات رجال الشيخين غير عثمان بن إسحاق بن خرشة، وهو القرشي العامري المدني، فقد ذكره ابن حبان في "ثقاته"، ١٩٠/٧، وقال الدوري، عن ابن معين: ثقة. وقال ابن عبد البر: هو معروف النسب، إلا أنه غير مشهور بالرواية، وقال الذهبي في "الميزان": شيخ ابن شهاب الزهري، لا يعرف، سمع قبيصة بن ذؤيب، وقد وثقه، والحديث عند مالك، الموطأ، في الفرائض، باب ميراث الجدة، ٥١٣/٢، ومن طريق مالك أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ح(٢٨٩٤)، ورواه الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، ح(٢١٠١)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ح(٢٧٢٤)، والبيهقي، سنن البيهقي، ٢٣٤/٦.

ولهذا قال الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار" (١٨)، وقال أيضاً:  
"وإليه المنتهى في التحري في القول والقبول" (١٩).

ولم يكن ذلك منه تجريحاً أو رداً لحديث المغيرة بن شعبة، بل هو كما قال أبو الوليد الباجي: "ليعلم إن الذي عند غيره مثل الذي عنده، أو ليجد من يخبره بمثل ما أخبره المغيرة فيقوى في نفسه، أو أنه لم يردده وإنما توقف فيه ليعلم هل ثبت حكمه أو نسخ، أو يمكن إن يتوقف فيه مع العزم على العمل به لئلا يتسامح الناس والرواة في مثل ذلك، ومع ذلك تعتبر هذه الحيلة والتحري من قبيل التعديل والتجريح وإن لم تتعلق به من قريب أو بعيد، مع أن المشهور من مذهب أبي بكر رضي الله عنه قبول خبر الواحد" (٢٠).

فكان رضي الله عنه أول من قعد من الصحابة قاعدة مقارنة الروايات وجمع الأحاديث في الباب الواحد لإظهار دقتها أو خللها، وعلى ذلك سار الصحابة من بعده.

فمنهم أيضاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما روى أبو سعيد الخدري قال: كنا في مجلس عند أبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً—وفي رواية: خائفاً مرتعداً—، حتى وقف فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فارجع"؟ قال أبي: وما ذاك؟ قال: استأذنت على عمر بن الخطاب ثلاث مرات، فلم يؤذن لي، فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أنني جئت بالأمس فسلمت ثلاثاً، ثم انصرفت، قال: قد سمعناك، ونحن حينئذ على شغل، فلوما استأذنت حتى يؤذن لك، قال: استأذنت كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا، فقام أبو سعيد فقال: كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي عليّ هذا من أمر رسول

---

(١٨) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١ / ٩.

(١٩) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١ / ١٢.

(٢٠) الباجي، التجريح والتعديل، ١ / ٣٨.

الله - صلى الله عليه وسلم؛ أهاني عنه الصفق بالأسواق<sup>(٢١)</sup>، وفي رواية أخرى: "إنما سمعت شيئاً فأردت أن أثبت" (٢٢).

وزاد مالك: "إن عمر قال لأبي موسى: أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت إن يقول الناس على رسول الله ﷺ" (٢٣)، وفي رواية: "ولكني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ" (٢٤)، وفي رواية ثالثة قال: "إنني لم أتهمك، ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد" (٢٥).

قال ابن عبد البر: "وإذا جاز الكذب وأمكن في الداخلين إلى الإسلام فيمكن أن يكون عمر مع احتياطه في الدين يخشى أن يختلقوا الكذب على رسول الله ﷺ عند الرهبة والرغبة، أو طلباً للحجة وقراراً إلى الملحأ والمخرج مما دخلوا فيه لقلّة علمهم بما في ذلك عليهم، فأراد عمر أن يريهم أن من فعل شيئاً ينكر عليه، ففزع إلى الخبر عن رسول الله ﷺ فيه ليثبت له بذلك فعله وجب التثبت فيما جاء به إذا لم تُعرف حاله حتى يصح قوله، فأراهم ذلك ووافق أبا موسى وإن كان عنده معروفاً بالعدالة غير متهم ليكون ذلك أصلاً عندهم، وللحاكم أن يجتهد بما أمكنه إذا أراد به الخير ولم يخرج عما أبيض له والله أعلم بما أراد عمر بقوله ذلك لأبي موسى" (٢٦).

لكن أبا موسى الأشعري رحمه الله صحابي جليل، أجلُّ من أن يجرح، ولكن التشريع وسن السنن يقتضي إن يقوم عمر بمثل ما قام به لينتبه ويحتاط من حوله ممن لم يرسخ الإسلام في قلوبهم لحدوث عهدهم به، وأن يقبل أبو موسى وغيره من الصحابة معاملة أبي بكر وعمر للحرص على أقوال رسول الله ﷺ وليتحرى من يجيء من التابعين وتابعي التابعين ومن يأتي بعدهم من العلماء.

(٢١) صحيح. رواه مسلم، كتاب الأدب، باب الاستئذان، ح (٤٠٠٧).

(٢٢) صحيح. رواه مسلم، كتاب الأدب، باب الاستئذان، ح (٤٠١٠).

(٢٣) مالك بن أنس، الموطأ، ٢ / ٩٦٤، وإسناده صحيح.

(٢٤) ذكرها المعلمي، في الأنوار الكاشفة، ١ / ٦٩، وذكر أنها رواية في الموطأ، ولم أجد لها هناك، ولعلها رواية بالمعنى.

(٢٥) أبو داود، سنن أبي داود، ١٣ / ٣٩٦، وإسناده صحيح.

(٢٦) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ٣ / ٢٠٠، ٢٠١.

بل لقد كان عمر - كما يقول الإمام الذهبي -: "هو الذي سَنَّ للمحدثين التثبيت في النقل" (٢٧)، يعني: أنه حرص على تععيد هذا المنهج وتعليمه للصحابة ومن بعدهم.

وقال الذهبي: "وهو - يعني عمر - أحب أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، وفي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم" (٢٨).

ويؤكد ذلك قول الخطيب البغدادي: "... ولا فعل عمر أيضاً ذلك لأنه كان يتهم أبا موسى في روايته، لكن فعله على الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن، والترهيب في الرواية" (٢٩).

كما قعد عمر رضي الله عنه هذا المنهج مع المغيرة بن شعبة لما سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة التي يضرب بطنها فتلقي جنيناً، فقال عمر: أيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً؟، فقال المغيرة: أنا، فقال: ما هو؟ قلت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم: "فيه غرة؛ عبد أو أمة" فقال: لا تبرح حتى تجيئي بالمرح فإما قلت، فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة، فحئت به، فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "فيه غرة؛ عبد أو أمة" (٣٠).

فالباعث على السؤال هنا هو الرغبة في التثبيت من الحفظ وأن الحديث جاء على هذا المعنى احتياطاً من السهو والخطأ، وليس الأمر داخلاً في دائرة الخوف من التقول على النبي صلى الله عليه وسلم أو الكذب عليه؛ ولو كان هذا وارداً لما أمكن دفعه بشهادة رجل من صغار الصحابة رضي الله عنه، وإلا فالمغيرة أقدم إسلاماً وأكثر صحبة للنبي صلى الله عليه وسلم من محمد بن مسلمة.

وممن قعد لهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنه لما روى مسلم في صحيحه عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت له: تفتي أن تصدُر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟، فقال ابن عباس: أمّا لا،

(٢٧) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٦ / ١.

(٢٨) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٦ / ١.

(٢٩) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ١ / ٢٣٦.

(٣٠) صحيح. رواه البخاري، كتاب الاعتصام الكتاب والسنة، باب اجتهاد القضاة بما أنزل الله تعالى، ح (٦٧٧٣).

فسل فلانة الأنصارية؛ هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ، قال فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت (٣١).

فقد تثبت ابن عباس ﷺ في هذا من حديثه هو نفسه.

وعمل بهذه الأصل أيضاً عمران بن الحصين ﷺ لما روى الترمذي عن سمرة أنه قال: سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فأنكر ذلك عمران بن الحصين، وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي: أن حفظ سمرة (٣٢).

### الطريقة الثانية: سؤال الراوي عن أحاديثه في أزمان متباينة:

وهذا منهج اختباري اتبعه عدد من النقاد لتفحص حفظ الراوي؛ فكانوا يسألونه حيناً بعد حين للتثبت من حفظه، ودقة روايته، والمقارنة بين التحديث الأول والآخر.

وأصل ذلك وارد عن عائشة بنت الصديق ﷺ لما اختبرت حفظ عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ وتثبتت من دقة أدائه للحديث، فقعدت بذلك ركناً أصيلاً في منهج الجرح والتعديل، ومعرفة الحكم على الرواة، لما بعثت عروة بن الزبير إلى عبد الله بن عمرو ﷺ لما كان ماراً بهم إلى الحج، فأمرته بلقائه وسؤاله عن حديث رسول الله ﷺ، قال عروة: فلقيته، فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ. قال عروة: فكان فيما ذكر: أن النبي ﷺ قال: "إن الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء، فيرفع العلم معهم، ويبقى في الناس رؤساء جهال يفتونهم بغير علم، فيضلون ويضلون"، قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟!.

(٣١) صحيح. رواه مسلم، كتاب الحج، باب وجوب طواب الوداع وسقوطه عن الحائض، ح (٢٣٥٢).

(٣٢) الترمذي، سنن الترمذي، ١ / ٤٢٤، وحسنه، وضعفه الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ١ / ٣٠.

قال عروة: حتى إذا كان قابل، قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فلقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فسألته، فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى، قال عروة: فلما أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص شيئاً<sup>(٣٣)</sup>.  
وفي رواية للبخاري أنها قالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو<sup>(٣٤)</sup>.

### الطريقة الثالثة: الثبت من الشيخ الذي روى عنه الراوي:

سواء كان ذلك المرؤي عنه هو النبي ﷺ أو غيره.

وقد ورد ذلك عن ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه من حديث أنس رضي الله عنه لما قدم مع وفد على النبي ﷺ، ليتوثق من نقل الرسول الذي أرسله النبي ﷺ إلى قومه، حيث قال ضمام للنبي ﷺ: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: "صدق. قال: فمن خلق السماء؟ قال ﷺ: "الله". قال: فمن خلق الأرض؟ قال: "الله". قال: فمن نصب هذه الجبال، وجعل فيها ما جعل؟ قال: "الله". قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آله أرسلك؟ قال: نعم... الحديث" <sup>(٣٥)</sup>.

فأعاد ضمام كل ما أخبره به رسول الله ﷺ على النبي ﷺ ليتثبت من دقة ما روي له.

كما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما وردته اعتزال النبي ﷺ نساءه، وما شاع حينها بين الصحابة أنه رضي الله عنه طلقهن، فجاء عمر رضي الله عنه يستأذن عليه ليستثبته عن الخبر، فقال عمر للنبي ﷺ: أطلقت نساءك؟ فقال: "لا".

---

(٣٣) صحيح. رواه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ح(٤٨٢٩).

(٣٤) صحيح. روى أصله البخاري، في كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، ح(٦١)، ولفظه كما في البغوي، شرح السنة، ١/ ٣، وابن حبان، صحيح ابن حبان، ١/ ٣٦٨.

(٣٥) صحيح. روى أصله البخاري، في كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، ح(٦١)، وليس فيه: "أتانا رسولك..."، وهذا اللفظ عند البغوي، شرح السنة، ١/ ٣، وابن حبان، صحيح ابن حبان، ١/ ٣٦٨، وإسناده صحيح.

فكبر عمر رضي الله عنه، وقال يا رسول الله: إني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى، يقولون: طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه. أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن؟ قال: "نعم. إن شئت... " (٣٦).

فلم يسلم عمر رضي الله عنه بتناقل الناس فعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى ثبت مما يروون.

#### رابعاً: الثبت من الراوي نفسه:

وقد اتبع الصحابة رضي الله عنهم هذا المنهج فيمن يروي من العدول الموثوق فيهم، وممن يُعتمد على حفظهم دون مقارنة مروياتهم بمرويات غيرهم، بل يقتصر الأمر على التأكد منهم، خوفاً من وقوع السهو أو الخطأ عن غير عمد، وقد أصل لهذا المنهج علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما ورد عنه أنه كان يستحلف من يحدثه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم إذ كان يقول: كنت إذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله - عز وجل - بما شاء أن ينفعني منه، وإذا حدثني غيره استحلفت، فحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول... " (٣٧).

فلم يستحلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أبا بكر الصديق رضي الله عنه في حديثه هذا؛ لتيقنه من ثبت أبي بكر الصديق رضي الله عنه وحرصه في روايته، وإنما كان منهج علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يستحلف من ثبت عدالته، وحسن حفظه، وخشي أن يدخل في حديث الزيادة والتبديل، أو الرواية بالمعنى على غير فقه.

قال ابن حبان: "وتبع عمر على ذلك الثبت علي رضي الله عنه باستحلاف من يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كانوا ثقات مأمونين ليعلمهم توقي الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٣٨).

---

(٣٦) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب اللباس، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز من اللباس والبسط، ح(٥٣٩٥)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، ح(٢٧٠٤).

(٣٧) رواه أحمد، في المسند، ١ / ٢، والنسائي، في السنن الكبرى، ٦ / ١٠٩، والضياء، في المختارة، ١ / ٨٣، وابن ماجه، في السنن، ١ / ٤٤٦. وقد أعل زيادة الاستحلاف غير واحد من المحدثين منهم البخاري بجهالة أسماء بن حكم الفزاري، وانظر المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص ٦٨، والأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، ص ٥٧، وقال الذهبي: إسناده حسن، انظر تذكرة الحفاظ، ١ / ١١.

(٣٨) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٥٢.

وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يقول -وهو في مسجد الكوفة-: "انظروا عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو

الدين" (٣٩).

### خامساً: السؤال عن الراوي:

لقد دفع اختلاط الناس، وفشو الكذب، وانتشار شهادة الزور، الصحابة ﷺ إلى التثبت من حال الراوي قبل الرواية عنه، وكان لهذا التثبت عدة وسائل وطرق، كان من أهمها السؤال عن حال الراوي، والبحث عن عدالته وضبطه، وهذا المنهج مهم في حال عدم شهرة الراوي، أو استفاضة عدالة وضبطه؛ الأمر الذي ظهر بشكل واضح في أواخر عهد الصحابة ﷺ، فتوقفوا عن سماع الأحاديث إلا من رجل معروف أو مشهود له.

قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فيُنظر إلى أهل

السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم" (٤٠).

وبدا ذلك جلياً فيما ورد عن عبد الله بن عباس ﷺ حين جاءه بشير العدوي، فجعل يحدث ويقول: قال

رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا

أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول:

قال رسول الله ﷺ، -وفي رواية: نُحَدِّثُ<sup>(٤١)</sup> عن رسول الله- ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلمَّا ركب الناس

الصعب والذل، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف (٤٢).

---

(٣٩) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ١/ ١٢١.

(٤٠) صحيح. رواه مسلم، المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين، ح(٨) وما بعده.

(٤١) قال العلامة السندي في حاشيته على صحيح مسلم: "قوله: نُحَدِّثُ، ضبط في غالب النسخ بكسر الدال على بناء الفاعل، والوجه عندي أنه على بناء المفعول وهو كناية عن الميل إلى سماع الحديث من الناس والأخذ عنهم، فإن كذب الناس يمنع نم الأخذ عنهم". انظر أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص ٣٨.

(٤٢) صحيح. رواه مسلم، المقدمة، ح(٨) وما بعده.

قال الشريف حاتم العوني: "فكان هذا أول تطبيق عملي ظاهر لعلم الجرح والتعديل، وأول السؤال عن الإسناد ورفض المراسيل، وذلك لظهور علتين اقتضتا ذلك، وهما: علنا رواية المجروح، والإرسال وعدم الإسناد" (٤٣).  
ويؤيده قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما جاءه رجل من العراق فقال: أدرك الناس، لقد تفتت شهادة الزور،  
قال عمر: بتزكية الشهود، وإثبات عدالتهم (٤٤).

ويكون ذلك بالسؤال عن الراوي أو إخضاعه لأية وسيلة أخرى للثبوت من عدالته أو ضبطه.

### المبحث الثالث: التقليل من الرواية خوفاً من الخطأ، ولمنع المجروحين من الدخول فيها:

لقد تطلب منهج الاحتياط والثبوت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، تقليل الرواية عنه، وذلك ردعاً لأي مجروح في العدالة، أو متساهل في الضبط لأن يتجرأ في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخوفاً من بعض الصحابة من أن يتخالفوا في الرواية، فيدرجوا في قائمة المجروحين.

وأول من أمر الناس بالتقليل من الرواية إلا ما تثبتوا منها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد ذكر الذهبي أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه.

قال الذهبي: "فهذا المرسل يدل على أن مراد الصديق الثبوت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية" (٤٥).

ومن اتبع هذا المنهج أيضاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد كان أيضاً شديداً على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك ألا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم. كأبي

(٤٣) العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، ص ٣٠.

(٤٤) الشنقيطي، أضواء البيان، ص ٣٠٠.

(٤٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١ / ٩.

بكر والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئاً، كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة<sup>(٤٦)</sup>، وكذلك أنس بن مالك<sup>(٤٧)</sup>، وأبو الدرداء، وأبو أمامة<sup>(٤٨)</sup> وغيرهم أيضاً.

### المبحث الرابع: توثيق الرواة بالرواية عنهم:

وفيه تأصيل متين لما عمل به بعض الحفاظ من التوقف عن الرواية إلا عن الثقات، وعدّ النقاد روايتهم عن أولئك الرواة توثيقاً لهم، حتى وإن لم يصرحوا بذلك.

وهذا المنهج قعده كثير من الصحابة، فكانوا جميعاً لا يروون إلا عمن هو ثقة عندهم، وأبرز من أصّل لهذا المنهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"<sup>(٤٩)</sup>.

وهذا بلا شك تعديل من عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لأنه لولا كان عنده عدل وضابط حافظ دقيق الرواية، لما اعتمد الرواية عنه، خاصة وأنه سيروي عنه كثيراً من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم إن اعتمد هذا المنهج في الرواية عنه. وصرح أيضاً بذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: "والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه"<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٦) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ٣٩.

(٤٧) الباجي، التعديل والتجريح، ١ / ٣٠.

(٤٨) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ١ / ١٧٢.

(٤٩) صحيح. رواه البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، ح (٨٧).

(٥٠) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ح (٤٦١٨)، ومسلم، صحيح مسلم،

كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما، ح (٤٥٠٣).

وفيه دلالة واضحة من أن ابن مسعود لو ركب الإبل إلى رجل وسمع منه ذلك لكان ثقة عنده، وأنه لن يرحل إلا إلى رجل عدل ضابط.

ومثله أيضاً ما فعله أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه لما رحل إلى عقبة بن عامر، وسمع منه حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستر المسلم (٥١).

فروايته عنه - بلا شك - تعديل له، وإشارة منه إلى دقة حفظ عقبة.

وقد رحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه حتى قدم الشام، وسمعه منه، ورواه عنه (٥٢).

وأمثال ذلك كثيرة في سيرة الصحابة رضي الله عنهم، وكل ذلك توثيقٌ منهم لمن يروون عنه.

### المبحث الخامس: الحكم على الرواة:

لقد ورد عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم أحكاماً للتعديل أو التجريح، فعدوا من خلالها أوسع أصل من أصول الجرح والتعديل، وهو الحكم الصريح على الرواة، من خلال دراسة أحوالهم والنظر في مروياتهم، وقد صرح غير واحد من العلماء بأن عدداً من الصحابة رضي الله عنهم جرحوا وعدلوا، وحكموا على الرواة، سواءً كانت تلك الأحكام عامة، أو خاصة تقتصر على رواية واحدة، أو حديث بعينه.

وقد ذكر الحاكم أن أبا بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم جرحوا وعدلوا وبخثوا عن صحة الروايات وسقيمتها" (٥٣).

---

(٥١) صحيح. رواه البخاري معلقاً، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم، وحسنه ابن حجر في الفتح، ١ / ١٧٥.

(٥٢) صحيح. رواه البخاري معلقاً، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم، وحسنه ابن حجر في الفتح، ١ / ١٧٥.

(٥٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٥٢.

وورد ذلك أيضاً عن عائشة بنت الصديق، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وخديجة بنت خويلد، وعبد الله بن عمرو، وأسماء بنت أبي بكر، وغير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، على ما سنذكر لاحقاً.

ومن أبرز من تكلم في الرجال من الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رفضه لخبر فاطمة بنت قيس في نفقة المبتوتة حيث قال: "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت" (٥٤). ومثله علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد جرح عدداً من الرجال عند ظهور الحرورية، وقولهم: لا حكم إلا لله، فقال علي: "كلمة حق أريد بها باطل، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء؛ يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم - وأشار إلى حلقة - من أبغض خلق الله إليه" (٥٥).

ومنهم عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في رفضها لخبر عمر وابنه عبد الله رضي الله عنه في حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه حيث قالت: "يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما أنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ" (٥٦). وفي رواية قالت: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ" (٥٧).

كما رد عبد الله بن عمر رضي الله عنه خبر أبي ثعلبة الخشني في أكل لحوم السباع ثم قال: "لا ندع كتاب ربنا لحديث أعرابي يبول على ساقيه" (٥٨).

ولما ظهرت القدرية تكلم فيهم ابن عمر رضي الله عنهما، وطعن في عدالتهم (٥٩).

---

(٥٤) صحيح. رواه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ح(٢٧١٩).

(٥٥) صحيح. رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، ح(١٧٧٤).

(٥٦) صحيح. رواه مسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ح(١٥٤٨).

(٥٧) صحيح. رواه مسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ح(١٥٤٣).

(٥٨) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٧ / ١١٨.

(٥٩) صحيح. رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإسلام والإيمان والإحسان، ح(٩).

وكذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما روى حديث جمع المرء في بطن أمه قال يصف النبي صلى الله عليه وسلم: "حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق... " (٦٠)، وقد ورد ذلك عن أبي هريرة أيضاً (٦١).

وهو من باب التيقن من عدالته صلى الله عليه وسلم وضبطه، وإن كان أجلّ من أن يعدّل.

ومن قبلهم أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقد كانت أول من عدّلت من الصحابة، لما وصفت النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء بالرسالة فقالت: "كلا والله ما يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق" (٦٢).

فقد استدلت على صدق روايته ونبوته من علو عدالته صلى الله عليه وسلم وهو أعلى من أن يُعدّل.

وقد ورد ذلك أيضاً عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فقد أخرج ابن أبي عاصم عن عقبة بن وساج أنه سأل ابن عمرو عن أناس بالعراق يطعنون على أمرائهم ويشهدون عليهم بالضلالة فقال: "أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" (٦٣).

وقد جرّحت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها الحجاج بن يوسف فقالت له: "أما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أنّ في ثقيف كذاباً ومبيراً؛ أما الكذاب فقد عرفناه، وأما المبير فلا أخالك إلا إياه" (٦٤) وهذا تجريح صريح منها. وقد اتفق العلماء على أن الكذاب هو المختار بن عبيد الله، والمبير: هو الحجاج بن يوسف الثقفي (٦٥)، كما ذكرت رضي الله عنه.

---

(٦٠) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث (٢٩٦٩)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة أجله وعمله وشقاوته وسعادته، حديث (٤٧٨١).

(٦١) صحيح. رواه البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر، حديث (٢٩٤٣).

(٦٢) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، حديث رقم (٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٢٣١).

(٦٣) ابن أبي عاصم، السنة، ٢ / ٤٥٩، وإسناده صحيح.

(٦٤) صحيح. رواه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها، ح (٤٦١٧).

(٦٥) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٦ / ١٠٠.

وقد ورد ذلك أيضاً عن بريرة وزينب بنت جحش رضي الله عنهما لما سألهما النبي صلى الله عليه وسلم أعقاب حادثة الإفك عن عائشة رضي الله عنها، فقالت بريرة رضي الله عنها وكانت جاريتها - وهي أعلم بها -: "والذي بعثك بالحق ما رأيت عليها أمراً قط أغمصه، غير أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله" (٦٦).  
وفي هذا تعديل منها لعائشة رضي الله عنها، لما تحقق عندها من معرفة حال عائشة، وقد صدق الله - تعالى -، ورسوله صلى الله عليه وسلم قولها.

وأجابته زينب رضي الله عنها مكية لعائشة رضي الله عنها: "يا رسول الله أحمي سمعي وبصري، ما علمت إلا خيراً" (٦٧).  
ولهذا أورد البخاري حادثة الإفك، وما تكلمت به بريرة وزينب في باب تعديل النساء بعضهم بعضاً (٦٨).  
وصرح ابن حجر أن تعديل النساء غير مقتصر على بعضهن فقط، بل إن الجمهور على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه، ولما كان الأمر متعلقاً بالرواية ولا تعلق له بالأموال والأرواح جاز التعديل ولو أتى من واحدة منفردة (٦٩).

---

(٦٦) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب الشهادات، باب إذا عدل رجل أحداً فقال: لا نعلم إلا خيراً، أو قال: ما علمت، ح(٢٤٤٣)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ح(٤٩٧٤).  
(٦٧) متفق عليه. رواه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضن بعضاً، ح(٢٤٦٧)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ح(٤٩٧٤).  
(٦٨) انظر المرجع السابق  
(٦٩) يُنظر ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٥/ ٢٧٣.

## الخلاصة:

- لقد أصل القرآن الكريم والسنة النبوية لعلم الجرح والتعديل، ولم يكن ظهوره متأخراً، وهذا يؤكد حمايته للنصوص الشرعية منذ فجر الدعوة الإسلامية.
- لم يبتدع الصحابة رضي الله عنهم علم الجرح والتعديل، بل طبقوا ما تعلموه في مدرسة القرآن الكريم والسنة النبوية.
- لم يكن علم الجرح والتعديل على عهد الصحابة رضي الله عنهم مكتمل المفردات كما عُهد في العصور المتأخرة عنهم، بل قعد الصحابة له، وأضاف عليه العلماء بحسب ما استجد.
- لقد أصل الصحابة رضي الله عنهم لعلم الجرح والتعديل، وطبقوا قواعده بشكل عملي، بنى عليه من بعدهم باقي مفرداته.
- لقد دفع الصحابة رضي الله عنهم عدة أسباب لتأصيل علوم الجرح والتعديل، وساعدهم على ذلك عدة عوامل

## فهرس المصادر والمراجع

١. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، السنة، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٤م.
٢. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ط١، ١م، (اعتنى به صلاح بن محمد عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، الثقات، ط١، ١م، (تحقيق السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٥هـ.
٤. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان، ط٢، ١٨م، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
٥. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، ط١، ١٤م، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٦. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو لفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٧. ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، شرح علل الترمذي، (تحقيق نور الدين عتر مع مقدمة تحقيق همام سعيد).
٨. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ٢٤م، (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٩. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، تأويل مختلف الحديث، ١م، (تحقيق محمد زهري النجار)، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٢م.
١٠. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ.
١١. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، السنن، (مراجعة وضبط محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. أبو غدة، عبد الفتاح، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ١م، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٩٨٤م.
١٣. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، ط١، ٥م، (تحقيق محمد حسن إسماعيل وسعد عبد الحميد السعدني)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، ط ١، م ٤، (تحقيق وصي الله بن محمد عباس)، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، ١٤٠٨هـ.
١٥. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد**، ط ١، م ٩، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ.
١٦. الأعمش، محمد مصطفى، **منهج النقد عند المحدثين**، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩٠م.
١٧. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، م ١، المكتب الإسلامي.
١٨. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح سنن الترمذي**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٨م.
١٩. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد (ت ٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح**، ط ١، م ٣، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.
٢٠. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، دار طوق النجاة، بيروت، ٢٠٠٢م.
٢١. البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، ط ٢، م ١٥، (تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٢. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **سنن البيهقي الكبرى**، م ١٠، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.
٢٣. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، (تحقيق رائد صبري)، دار طويق، الرياض، ٢٠١٠م.
٢٤. الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرک علی الصحیحین**، م ٢٠، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٥. الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ط ٢، م ١، (تحقيق السيد معظم حسين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.
٢٦. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، ط ١، م ١، (تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٢٧. الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، **شرف أصحاب الحديث**، (تحقيق الداني بن منير آل زهوي)، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٣م.
٢٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **تذكرة الحفاظ**، ط ١، م ٤، (تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ.
٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ط ٣، م ١، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٠. سراج، عبد الرحمن محمد، **تأصيل قواعد النقل والرواية الحقيقين**، مجلة دراسات دعوية، يناير ٢٠٠٦م، العدد ١١.
٣١. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ٢م، (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف)، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٣٢. شرف، جمال الدين محمد، **القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة**، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص ٥١٥.
٣٣. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٤. الضياء المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي، **الأحاديث المختارة**، ط ١، (تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ).
٣٥. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الكبير**، ط ٢، ٢٠م، (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل ١٩٨٣م.
٣٦. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، ط ١، ١٤م، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٣٧. العوني، الشريف حاتم بن عارف، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ط ١، ١م، دار الهجرة، الرياض، ١٩٩٦م.
٣٨. حمادة، فاروق، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ط ٢، دار المعرفة الرياض، ١٩٨٩م.
٣٩. الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، ٣م، (تحقيق خليل المنصور)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٠. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، **الجامع لأحكام القرآن**، (تحقيق هشام سمير البخاري)، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
٤١. اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، **الجرح والتعديل**، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م.
٤٢. مالك، مالك بن أنس، **الموطأ**، ط ١، ٨م، (تحقيق محمد مصطفى الأعظمي)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ٢٠٠٤م.
٤٣. مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، ط ٢، (تحقيق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م.
٤٤. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، ١م، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٥. النسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، ط١، ١٦م، (تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.
٤٦. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، ١٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	٢
الدراسات السابقة:.....	٣
أهمية الدراسة ومشكلة البحث:.....	٥
تمهيد: في ملامح نشأة علم الجرح والتعديل: .....	٧
مبحث: في دوافع تأصيل علم الجرح والتعديل عند الصحابة: .....	٩
المطلب الأول: قواعد الجرح والتعديل عند الصحابة: .....	١١
المبحث الأول: التحقق من عدالة الراوي قبل الرواية عنه: .....	١١
المبحث الثاني: الثبوت من ضبط الراوي إذا روى: .....	١٣
الطريقة الأولى: مقابلة مرويات الراوي بمرويات غيره: .....	١٤
الطريقة الثانية: سؤال الراوي عن أحاديثه في أزمان متباينة: .....	١٨
الطريقة الثالثة: الثبوت من الشيخ الذي روى عنه الراوي:.....	١٩
رابعاً: الثبوت من الراوي نفسه:.....	٢٠
خامساً: السؤال عن الراوي:.....	٢١
المبحث الثالث: التقليل من الرواية خوفاً من الخطأ، ولمنع المجروحين من الدخول فيها: .....	٢٢
المبحث الرابع: توثيق الرواة بالرواية عنهم: .....	٢٣
المبحث الخامس: الحكم على الرواة:.....	٢٤
الخلاصة: .....	٢٨
فهرس المصادر والمراجع .....	٢٩
فهرس الموضوعات .....	٣٣

